



Chronicles of Displacement

ورقة سياسات

واقع وتحديات إدارة الكوارث في لبنان:
نموذج كارثة النزوح

إعداد:

إيلي بديع رزق

-2025-

الملخص التنفيذي:

شهد لبنان في السنوات الأخيرة سلسلة من الكوارث المتعددة، أبرزها كارثة النزوح الناتجة عن العدوان الإسرائيلي عام 2023، التي كشفت أوجه قصور هيكلية وتنظيمية في إدارة الكوارث في لبنان.

تعاني إدارة الكوارث في لبنان من تشتت الصلاحيات بين عدة هيئات ولجان، وضعف التنسيق، وغياب خطط استباقية شاملة تستند إلى معايير دولية. وعلى الرغم من إقرار الحكومة لخطط طوارئ، فإن التنفيذ شابته ثغرات جوهرية أبرزها عدم مراعاة مبادئ التشاركية واللامركزية، وضعف الشفافية، وتضارب المصالح.

تستعرض الدراسة الخيارات المختلفة لإدارة الكوارث كما هو متبع عالمياً، مع تقييم واقعها في لبنان. وتخلص إلى أن الحل الأمثل يتمثل في إنشاء هيئة حكومية مركزية لإدارة الكوارث، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل على إدارة الكوارث بجميع مراحلها (الاستعداد، الاستجابة، التعافي) مع فروع لامركزية محلية.

تخلص الدراسة إلى رفع مجموعة من التوصيات خاصة إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء، من أجل بناء نظام متكامل وفعال لإدارة الكوارث في لبنان، وضمان استجابة موحدة وشاملة تقلل من الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للكوارث. أبرز هذه التوصيات:

- إنشاء هيئة حكومية مركزية لإدارة الكوارث، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتكون مسؤولة عن إدارة جميع مراحل الكوارث، على أن يتم إلغاء اللجان والمديريات السابقة لهذا الهدف.
- وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل، ويمكن اعتماد اقتراح قانون "الشهيد بيار الجميل"، على أن يتم تحديثه وتطويره.
- إنشاء فروع لامركزية للهيئة في المناطق اللبنانية لضمان استجابة أكثر فعالية تتناسب مع طبيعة الكوارث المحلية.
- إعداد خطط استباقية وطنية لإدارة الكوارث تُحدّث بشكل دوري، بناءً على تقييم شامل للمخاطر وبيانات دقيقة.
- تخصيص ميزانية كافية لدعم الهيئة وفروعها، مع تأمين المعدات والبنية التحتية اللازمة لضمان فاعلية العمليات.
- تعزيز الجاهزية في مواجهة الكوارث، تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي، وتعزيز التعاون الدولي والانضمام إلى شبكات دولية وإقليمية لإدارة الكوارث للاستفادة من الخبرات والدعم الفني والمالي.

إقرار هذه الهيئة المركزية، وفق المعايير الدولية، سيعزز التنسيق والفعالية، ويحسن استخدام الموارد، ويقلل من الأثر الإنساني والاقتصادي للكوارث، ما يجعل لبنان أكثر جاهزية واستجابة في مواجهة التحديات المستقبلية.

المقدمة:

عند الحديث عن الكوارث، تتوارد الى الأذهان فقط الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، الا ان تعريف الكارثة الواسع المعتمد من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث¹ يشمل أيضاً الكوارث البشرية (كالحروب والمجاعات والانهيئات في الأسواق المالية...)، والكوارث ذات الطبيعة المركبة أو المتداخلة حيث تتداخل المخاطر الطبيعية والبشرية. تعريف الكوارث اداً عام وشامل، يشمل الكثير من المخاطر التي عادةً ما تصنّف من قبيل الأزمات، الا انها في الواقع كوارث بكلّ ما للكلمة من معنى.

شهد لبنان في السنوات الأخيرة سلسلة من الكوارث²،. كان آخرها كارثة العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ صيف العام 2023، وما نتج عنها من كوارث أخرى ككارثة النزوح.

ان كارثة النزوح الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان التي طرأت منذ خريف العام 2023 هي كارثة بكلّ ما للكلمة من معنى، ولا يمكن تصنيفها على انها مجرد أزمة ناتجة عن كارثة كبرى (الحرب)، اذ انها باتت كارثة إنسانية كبرى مستقلة قائمة بذاتها، سيما وأنها لا تزال مستمرة رغم انتهاء الحرب بدخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، ومرجّح ان تستمر وتطول بظلّ الأرقام التي تشير الى دمار أكثر من مئة ألف وحدة سكنية كلياً أو جزئياً في لبنان (البنك الدولي، 2024) وسط غياب أيّة آفاق لمسألة إعادة الإعمار.

بدأ السكان (اللبنانيون وغير اللبنانيين) ينزحون من قراهم ابتداءً من الثامن من أكتوبر من العام 2023، يوم بدأ تبادل إطلاق الصواريخ بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان. يومها، كان النزوح مجرد أزمة محصورة بعدد من القرى الحدودية، الا ان جميع المعطيات السياسية والأمنية كانت تشير الى احتمالية تصعيد الأعمال العسكرية في أيّة لحظة. حدث المتوقع منتصف أيلول من العام 2024، بعد حادثة تفجير أجهزة البيجر التي شكّلت الانتقال الرسمي الى مرحلة الحرب الشاملة التي خلّفت أكثر من مليون ومائتي ألف نازح وفق ما ادلى به رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي (جعبع، 2024).

كان امام الحكومة اللبنانية اداً قرابة السنة للاستعداد لكارثة مرتقبة، وكانت النتيجة: تجاوز مراكز الإيواء قدرتها الاستيعابية (عبد الرزاق، 2024)، اقتراش النازحين للطرق والساحات العامة والحدائق (العربية، 2024)، انتشار حالات الجرب والقمل في مراكز الإيواء (شبارو، 2024)، نقص في المعدات والخدمات الأساسية والمياه النظيفة ووسائل التدفئة في مراكز الإيواء (عبد الرزاق، 2024)، وغيرها من الأوضاع الكارثية التي أظهرت عجز الحكومة وهيئاتها وأجهزتها عن الاستعداد والاستجابة لكارثة كانت مقبلة على لبنان.

أمام هذا الواقع، نتساءل: من هي الجهة الحكومية المخوّلة إدارة كارثة النزوح؟ أهى الحكومة اللبنانية بشكل مباشر؟ أهى "الجنة الطوارئ الوزارية"؟ أهى "اللجنة الوطنية لتنسيق مواجهة الكوارث والأزمات الوطنية لدى رئاسة مجلس الوزراء"؟ أهى "وحدة إدارة مخاطر الكوارث لدى رئاسة مجلس الوزراء"؟ أهى "الهيئة العليا للإغاثة"؟ أهو "مجلس الجنوب"؟

¹ الكارثة هي "اضطراب خطير في أداء مجتمع أو مجتمع محلي، ينجم عن تفاعل المخاطر مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضعيفة، ما يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية واقتصادية وبيئية تتجاوز قدرة المجتمع المتضرر على التعامل معها باستخدام موارده الخاصة" (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، 2015).

² كارثة الحرائق صيف العام 2019، الكارثة الاقتصادية المالية المتعددة الجوانب منذ خريف العام 2019 وحتى تاريخه، كارثة كورونا منذ مطلع العام 2020 والتي استمرت لسنوات، كارثة انفجار مرفأ بيروت صيف العام 2020، ...

بيان المشكلة:

تجنباً للتشتت بين الوزارات والقطاعات المختلفة، غالباً ما تسعى الدول الى انشاء هيئة متخصصة لإدارة الكوارث، توفر التنسيق الفعال، الخبرة الفنية، سرعة الاستجابة، التخطيط المسبق، وإدارة الموارد بكفاءة، مما يضمن استجابة أفضل وتنظيماً أكثر فعالية مقارنة بإدارة الحكومة المباشرة.

تواردت الى الحكومة اللبنانية هذه المسامح، فقررت ان تكون السبّاقة وتتقدم على باقي الدول بخطوة، وارتأت بأن أفضل حلّ لتجنب التشتت بين الوزارات والقطاعات المختلفة، هو خلق تشنت بين هيئات ومجالس مختلفة معنية بإدارة الكوارث. وقد تجلّى هذا الواقع بوضوح خلال كارثة النزوح، حيث ظهرت عدّة جهات وهيئات ولجان لتلعب دور في هذه الكارثة ولو بمستويات متفاوتة، منها اللجنة الوطنية لتنسيق مواجهة الكوارث والأزمات الوطنية لدى رئاسة مجلس الوزراء، لجنة الطوارئ الوزارية، وحدة إدارة الكوارث، الهيئة العليا للإغاثة، مجلس الجنوب (يموت، 2024)، ما أدى الى تشتيت واضح في الصلاحيات (عباد، 2023) والمسؤوليات والقيادة واضعاف التنسيق، وهنا تكمن المشكلة الأولى.

لا شكّ ان الحكومة اللبنانية قامت "نظرياً" بواجباتها من خلال إقرار خطة طوارئ وطنية، الا ان كارثة النزوح كشفت ثغرات هذه الخطة (الزين، 2024). كلفت الحكومة وزير البيئة بوضع الخطة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لتنسيق مواجهة مخاطر الكوارث والأزمات الوطنية، وهي لجنة غير دائمة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء أنشئت في العام 2023، أي انها لجنة مؤقتة غير دائمة، مستحدثة حديثاً وتفقر للخبرة ولا تتمتع بأي اختصاص قانوني (صاغية و أيوب، 2024)، وهنا تكمن المشكلة الثانية.

يضاف الى المآخذ ان خطة الطوارئ الوطنية انه لم تراعي مبادئ التشاركية واللامركزية، وأن معدّي الخطة هم أنفسهم الذين تولوا تنفيذها مما أدى إلى تضارب مصالح وحدّ من الشفافية والمساءلة (صاغية و أيوب، 2024)، وهنا تكمن المشكلة الثالثة.

وإذ تطول لائحة الثغرات من حيث الشكل والمضمون، نكتفي بهذا القدر لنستنتج ان الحكومة اللبنانية بأفضل تقدير لم تحسن إدارة كارثة النزوح رغم توفر كافة المعطيات والمؤشرات التي كانت تتوقع هذه الكارثة ومداهما، ما يكشف خللاً جوهرياً متعدد الأوجه بمسألة إدارة الكوارث في لبنان، قائم بشكل أساسي على خلل في الإطار القانوني والتنظيمي للجان وهيئات إدارة الكوارث المتعاقبة، مما يستدعي حتماً إعادة النظر في طريقة تنظيم وإدارة هذا الملف الحساس.

تقييم الخيارات والسياسات المختلفة:

ان تاريخ تعامل الدول مع الكوارث يظهر تنوعاً في الاستراتيجيات المتبعة للاحية الهيئة المخولة إدارة الكوارث، ولا بد من ان تشير الى ان سياسة الدول في هذا الإطار لا تستند فقط الى المعايير العلمية التي تجعل من استراتيجية أفضل من أخرى، بل لا بد من اخذ المعايير الاجتماعية، الاقتصادية (حجم وقوة القطاع الخاص)، السياسية (النظام الإداري وتوزيع السلطات داخل الدولة)، الجغرافية، وغيرها في عين الاعتبار ايضاً.

نستعرض فيما يلي بعض الخيارات المتاحة امام الدول لدى إنشاء وتنظيم الهيئة أو الهيئات المخولة إدارة الكوارث، مع عطف هذا الخيار على الواقع اللبناني وفق ما يلي:

1- هيئات متعددة متخصصة:

قد تعتمد بعض الدول الى إنشاء عدّة هيئات كلّ منها متخصصة بإدارة نوع محدد من الكوارث، وهو أمر شائع في الدول التي يتردد عليها بصورة دورية نوع محدد من الكوارث كالزلازل والفيضانات، الا ان هذا الخيار غير مطروح في لبنان اذ ان تاريخ لبنان الحديث يؤكد لنا بأن لبنان ليس عرضة لنوع متكرر من الكوارث، لا بل على العكس هو عرضة لكوارث من أنواع مختلفة.

2- هيئات متعددة لامركزية:

قد تعتمد دول الى إدارة الكوارث عبر هيئات لامركزية متعددة كل منها متخصص ب نطاق جغرافي محدد، وهو قد يكون الحلّ المثالي في الدول كاستراليا حيث التضاريس والجغرافيا معقدة ومتنوعة وحيث لكلّ منطقة واقع معيّن يقتضي

التعامل معه. وعلى الرغم من أهمية اللامركزية في إدارة الكوارث، إلا أنها في الواقع اللبناني لا يجب أن تعني عن وجود الهيئة المركزية التي تضمن تنسيق وتوحيد الجهود، بل يقتضي أن تتكامل معها وفق ما سنبينه فيما بعد.

3- هيئات مؤقتة لإدارة كوارث محدّدة:

قد تعتمد دول أخرى إلى إنشاء هيئات مؤقتة لإدارة الكوارث، بحجة أنه يؤمن سرعة ومرونة تتناسب والكارثة المقبلة، وتذهب سياسة الحكومة اللبنانية جزئياً إلى هذا المنحى وفق ما يمكننا استخلاصه من كارثة النزوح (صاغية و أيوب، 2024). إلا أن هذا الاتجاه أثبت فشله في لبنان، فضلاً على أنه لا يتناسب مع المعايير الدولية التي تذهب باتجاه إيلاء أهمية كبرى لمرحلة التخطيط والتحضير للكوارث، ما يتطلب وجود هيئة مستمرة قادرة على التخطيط للمستقبل.

4- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

قد تعتمد بعض الدول أيضاً في ظروف معينة على إدارة الكوارث من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص، ولدى اليابان تجربة ناجحة في هذا الإطار (ساساموري و شيبويا، 2018). لا بد من أن نشير إلى أن هذا الخيار غالباً ما يتم اللجوء إليه بحالات استثنائية جداً، وفي دول تكون قوانينها الاقتصادية أكثر مرونة وقبولاً للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، ويكون القطاع الخاص فيها معنياً ويثق بحكومته، وهذا ما لا يتناسب والواقع اللبناني.

5- دمج إدارة الكوارث ضمن الجسم الوزاري:

كان هذا الخيار شائعاً في الدول العربية حيث كان يتم تكليف رئيس مجلس الوزراء أو وزارة معينة (خاصة الداخلية أو الدفاع) بمسؤولية إدارة الكوارث من خلال إنشاء مديرية متخصصة داخل الوزارة، ويتبع لبنان جزئياً هذا الخيار. إن هذا الخيار لم يكتب له النجاح لأسباب عديدة أبرزها حصر إدارة الكوارث بوزارة محددة متخصصة بشؤون محددة فقط في ظلّ تنوع طبيعة الكوارث، فضلاً عن إدخال ملف حساس كإدارة الكوارث في البازارات السياسية الضيقة والتغيرات السياسية والحكومية مما ينعكس سلباً على إدارة القطاع.

لا شكّ إن جميع الخيارات المستعرضة اعتمدت وكتب لها النجاح في دول محددة، وقد تكون مفيدة في حالات معينة، إلا أنها مليئة بالثغرات ولا تصلح للواقع اللبناني، فضلاً عن أنها لا تتناسب والاتجاه الدولي الذي اتعظ من التجارب عبر التاريخ وذهب نحو تحديد توصيات ومعايير يقتضي على الدول اتباعها، في زمن العولمة حيث باتت الكوارث عابرة للدول وبحاجة لأسس ومعايير دولية تضمن التصدي للكوارث التي باتت تشكل تهديد على العالم والكوكب وليس على دول معينة فحسب.

يوصي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بإنشاء هيئة حكومية واحدة مكلفة بإدارة مخاطر الكوارث فيما يخص معظم (إن لم يكن جميع) المخاطر، لكونه يتسم بالوضوح والشمولية ويقلل من احتمال وجود هيئات متعددة ذات ولايات متداخلة أو متضاربة (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2023)، وبهذا الاتجاه باتت تذهب معظم الدول نذكر من بينها الولايات المتحدة الأمريكية (وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية (FEMA) التي تأسست عام 1979)، الهند (الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث (NDMA) التي تأسست عام 2005)، والإمارات العربية المتحدة (الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث التي تأسست عام 2011).

على ضوء كلّ ما تقدّم، إن الخيار المثالي الذي يتناسب والتركيب اللبنانية يتمثل باستحداث هيئة حكومية مركزية واحدة لإدارة الكوارث، تكون مستمرة عبر الزمن، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، تعمل على إدارة كافة الكوارث مهما كانت طبيعتها وفي جميع مراحلها (الاستعداد، الاستجابة والتعافي)، ويكون لها فروع محلية لامركزية في على مستوى الأفضية والبلديات.

الآثار المترتبة على السياسة:

يعيد استحداث هيئة حكومية مركزية واحدة لإدارة الكوارث هيكلية وتنظيم قطاع إدارة الكوارث في لبنان وفق المعايير الدولية، وبالتالي يترتب على تطبيق هذه السياسة مجموعة من الآثار يمكن اختصارها بما يلي:

- 1- **تعزيز فعالية التنسيق:**
إنشاء هيئة مركزية سيعزز التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة (وزارات، بلديات، مؤسسات عامة، أجهزة أمنية) والجهات غير الحكومية (القطاع الخاص، المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وسائل الاعلام)، ما يقلل من التشتت الذي يعانيه قطاع إدارة الكوارث حالياً بفعل تعدد الهيئات وتشتت الصلاحيات، ويضمن استجابة متكاملة ومنظمة.
 - 2- **تحسين التخطيط والاستعداد:**
الهيئة ستقوم بتطوير خطط استباقية شاملة للكوارث، بناءً على تقييم شامل للمخاطر وفق المعايير العلمية الدولية المعتمدة، وهذا سيحد من آثار عنصر المفاجأة في الكوارث ويعزز من قدرة الدولة على الاستجابة الفعالة عند وقوع الكوارث.
 - 3- **ضمان استجابة سريعة وشاملة:**
وجود هيئة مركزية وفروع لامركزية على مستوى الأفضية والبلديات يضمن استجابة سريعة تلبي احتياجات المناطق المختلفة دون ان يؤدي ذلك الى شردمة وتشتيت القرار اذ تبقى الهيئة المركزية ضابطة للإيقاع. الفروع المحلية ستكون أكثر دراية بواقع كل منطقة واحتياجاتها، مما يسهم في توفير حلول مناسبة وفعالة ومتناسبة مع الواقع.
 - 4- **تعزيز الشفافية والمساءلة:**
الهيئة المستقلة مالياً ستتيح آليات رقابة ومتابعة واضحة لإدارة الموارد المالية والمادية، مما يقلل من الفساد والهدر، ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة.
 - 5- **تحسين التعاون الدولي:**
إنشاء هيئة متخصصة ومستدامة يعكس التزام لبنان بالمعايير الدولية في إدارة الكوارث، مما يسهل الحصول على دعم فني ومالي من الشركاء الدوليين والجهات المانحة ويعزز التعاون الإقليمي في مواجهة الكوارث.
 - 6- **زيادة كفاءة استخدام الموارد:**
بدلاً من التوزيع العشوائي للموارد بين جهات متعددة، الهيئة المركزية ستضمن تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية، مما يقلل الهدر ويزيد من الفائدة.
 - 7- **تعزيز الثقة الشعبية:**
سيشعر المواطنون بمزيد من الأمان والثقة في الدولة، بفضل وجود جهة متخصصة ومجهزة قادرة على إدارة الكوارث بطريقة منظمة وفعالة.
 - 8- **تقليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث:**
من خلال الاستعداد والاستجابة الفعالة، يمكن للهيئة أن تقلل من آثار الكوارث على الفئات الضعيفة والمجتمع ككل، وتسرع من التعافي الاقتصادي والاجتماعي بعد الكارثة.
- باختصار، هذه السياسة تمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز قدرة لبنان على مواجهة الكوارث بكفاءة، مع تحسين إدارة الموارد، وتقديم استجابة شاملة وسريعة، وبناء الثقة على المستويين الداخلي والدولي.

التوصيات:

لبناء نظام متكامل وفعال لإدارة الكوارث في لبنان، يضمن استجابة موحدة وشاملة تقلل من الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للكوارث، نضع التوصيات التالية:

- 1- **إنشاء هيئة حكومية مركزية متخصصة لإدارة الكوارث:**
استحداث هيئة مركزية دائمة لإدارة الكوارث في لبنان تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وتكون مسؤولة عن إدارة جميع مراحل الكوارث (الاستعداد، الاستجابة، والتعافي). يستتبع هذا الأمر إلغاء سائر اللجان والمديرية التي أنشئت في السابق لهذا الهدف، ولا سيما الهيئة العليا للإغاثة والمديرية العامة للدفاع المدني، على أن تُنقل إلى الهيئة جميع مهماتها وأعمالها وموجوداتها العينية والمالية والبشرية (عياد، 2023)، وهذا ما يشكل في الوقت نفسه التوصية الأهم والتحدي الأبرز.
- 2- **وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل:**
إصدار قوانين واضحة تحدد صلاحيات الهيئة ومسؤولياتها، وتضمن التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة، وتضع آليات فعالة للمساءلة والشفافية. تدرس لجنة الأشغال العامة والنقل النيابية حالياً اقتراح قانون إقرار هيئة إدارة الكوارث المعروف أيضاً باسم "قانون الشهيد بيار الجميل"، نسبةً إلى النائب الراحل بيار الجميل الذي قدّم اقتراح هذا القانون في العام 2001، وقد طوره لاحقاً رئيس لجنة الأشغال محمد قباني، ووصل إلى الجان النيابية لكنه لم يبصر النور إلى اليوم (عياد، 2023). ان هذا القانون جيد وبراغي نسبياً المعايير الدولية ويحقق جزئياً الأهداف المنشودة، لكنه بات بحاجة إلى إعادة مراجعة لكي يستقي من الكوارث التي مرّ بها لبنان منذ العام 2019، ومن التطورات التي عرفها العالم في هذا المجال.
- 3- **تفعيل هيئات لامركزية محلية:**
إنشاء فروع لامركزية للهيئة في مختلف المناطق اللبنانية، على مستوى الأفضية والبلديات، لضمان استجابة أسرع وأكثر دقة تتناسب مع طبيعة الكارثة في كل منطقة.
- 4- **تعزيز التخطيط المسبق:**
إعداد خطط استباقية وطنية لإدارة الكوارث، تعتمد على تقييم شامل للمخاطر وبيانات دقيقة، وتُحدّث بشكل دوري وفق المستجدات.
- 5- **توفير الموارد اللازمة:**
تخصيص ميزانية كافية ومستدامة لدعم الهيئة وفروعها، مع تأمين المعدات والبنية التحتية اللازمة لضمان فاعلية العمليات.
- 6- **التدريب وبناء القدرات:**
تنظيم برامج تدريبية دورية للعاملين في الهيئة والفروع المحلية، بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية، لتعزيز الخبرة والجاهزية في مواجهة الكوارث.
- 7- **تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي:**
إقامة شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الأهلي لتوفير الموارد التقنية والمالية، وتعزيز المرونة والابتكار في الاستجابة للكوارث.
- 8- **تفعيل التعاون الدولي والإقليمي:**
الانضمام إلى شبكات دولية وإقليمية لإدارة الكوارث، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، وتأمين الدعم الفني والمالي عند الحاجة.
- 9- **إطلاق حملات توعية مجتمعية:**
نشر الوعي بين المواطنين حول دور الهيئة وكيفية التصرف أثناء الكوارث، بما يعزز من جاهزية المجتمع المحلي ويقلل من حجم الخسائر.
- 10- **مراجعة وتقييم الأداء بشكل دوري:**
وضع آليات لتقييم أداء الهيئة بشكل دوري لضمان الكفاءة والفعالية، مع تعديل الخطط والسياسات بناءً على الدروس المستفادة من الكوارث السابقة.

ان هذه التوصيات موجهة بالدرجة الأولى الى مجلس النواب باعتباره السلطة التشريعية التي بإمكانها اصدار القانون واستحداث هيئة إدارة الكوارث المركزية وجعلها شخص من اشخاص القانون العام، والى مجلس الوزراء باعتباره السلطة التنفيذية المخولة بتنفيذ القانون. يجب ان ترفع هذه التوصيات ايضاً الى وزارة الداخلية لمناقشتها ودراستها مع البلديات واتحادات البلديات، والى منظمات المجتمع الأهلي المعنية بمسألة الإغاثة والمساعدات.

خطة التنفيذ:

نقترح فيما يلي خطة التنفيذ لإنشاء هيئة حكومية مركزية لإدارة الكوارث في لبنان المقسومة على أربعة مراحل وفق ما يلي:



المرحلة الأولى: التخطيط والتأسيس (0 - 6 أشهر)

- 1- إعداد الإطار القانوني والتنظيمي:
 - مراجعة اقتراح "قانون الشهيد بيار الجميل" وإدخال التعديلات المطلوبة ليواكب المستجدات المحلية والدولية في إدارة الكوارث.
 - عرض القانون على مجلس النواب للمناقشة والمصادقة.
- 2- إنشاء هيئة تنسيقية مؤقتة:
 - تكليف لجنة مؤقتة تضم ممثلين عن الوزارات المعنية (الداخلية، الصحة، البيئة، الدفاع، المالية) لتنفيذ خطة الانتقال إلى الهيئة المركزية.
 - وضع خارطة طريق واضحة لإلغاء الهيئات القائمة مثل الهيئة العليا للإغاثة ونقل مهامها إلى الهيئة الجديدة.
- 3- تحديد الموارد:
 - إعداد دراسة شاملة لتقدير الموارد المالية والبشرية المطلوبة.
 - العمل على تأمين ميزانية أولية من الحكومة والبحث عن دعم من الجهات المانحة الدولية.

المرحلة الثانية: الإطلاق (6 - 18 شهرًا)

- 1- تأسيس الهيئة المركزية:
 - تعيين مدير عام للهيئة وفريق عمل أساسي يتمتع بالكفاءة والخبرة.
 - تجهيز المقر الرئيسي للهيئة، بما يشمل المعدات والأنظمة التقنية الحديثة.
- 2- إنشاء الفروع المحلية:
 - تحديد مواقع استراتيجية لإنشاء فروع الهيئة على مستوى الأفضية والبلديات.
 - توظيف وتدريب الكوادر المحلية وفق معايير دولية.
- 3- إطلاق خطط العمل الأولية:
 - إعداد خطط استباقية وطنية لإدارة الكوارث بناءً على تقييم شامل للمخاطر.
 - تنفيذ تدريبات محاكاة للكوارث على المستويين الوطني والمحلي.

المرحلة الثالثة: التشغيل والتوسع (18 - 36 شهرًا)

1- تعزيز الشراكات المحلية والدولية:

- توقيع اتفاقيات تعاون مع الجهات المحلية (القطاع الخاص، المجتمع الأهلي) والدولية (الأمم المتحدة، الصليب الأحمر).
- تأمين التمويل والدعم الفني من المنظمات الدولية.

2- تفعيل آليات الشفافية والمساءلة:

- إنشاء نظام رقابي داخلي وخارجي لضمان إدارة الموارد بشكل فعال.
- نشر تقارير دورية للجمهور حول أنشطة الهيئة واستخدام الموارد.

3- إطلاق حملات توعية مجتمعية:

- تنظيم ورش عمل للمواطنين حول التعامل مع الكوارث.
- استخدام وسائل الإعلام لتعزيز وعي المجتمع بدور الهيئة وكيفية التصرف أثناء الطوارئ.

المرحلة الرابعة: التقييم والتحسين المستمر (36 شهراً وما بعدها)

1- مراجعة الأداء:

- إجراء تقييم دوري لعمل الهيئة، يشمل استعراض خططها واستجابتها للكوارث.
- الاستفادة من الدروس المستفادة لتحديث السياسات والإجراءات.

2- توسيع القدرات:

- الاستثمار في تقنيات حديثة لإدارة الكوارث مثل نظم الإنذار المبكر.
- تعزيز البنية التحتية والمعدات في الفروع المحلية.

3- التكيف مع التغيرات:

- تعديل الخطط والاستراتيجيات بناءً على تطور المخاطر والمستجدات الدولية.
- تطوير برامج تدريبية مستمرة للعاملين لمواكبة أحدث الممارسات.

الخاتمة:

تُبرز تجربة لبنان مع كارثة النزوح الناتجة عن العدوان الإسرائيلي عام 2023 التحديات الجوهرية التي تعترض إدارة الكوارث في البلاد، سواء على مستوى الإطار القانوني، التنظيمي، أو التنفيذي. رغم المحاولات النظرية لوضع خطط طوارئ وطنية، فإن الواقع العملي أثبت عدم جاهزية الهيئات المتعددة وتشتت الصلاحيات وضعف التنسيق. من هنا، فإن استحداث هيئة مركزية دائمة، مدعومة بإطار قانوني وتنظيمي واضح وشامل، يمثل حلاً جذرياً لإصلاح هذا القطاع الحيوي. تعزيز التنسيق بين الهيئات الحكومية، إشراك الجهات المحلية والدولية، وتبني نهج استباقي لإدارة الكوارث يمكن أن يحول هذا التحدي إلى فرصة لبناء منظومة متماسكة وفعالة تعيد ثقة المواطن بالدولة، وتحمي المجتمع من تداعيات الكوارث المتكررة.

المراجع:

- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. (2023). *المبادئ التوجيهية التجريبية بشأن إدارة مخاطر الكوارث*. جنيف: https://disasterlaw.ifrc.org/sites/default/files/media/disaster_law/2023-12/VF-Guidelines%20on%20Disaster%20Risk%20Governance%20-%20Pilot%20Version%20for%20Comments_Arabic.pdf.
- البنك الدولي. (2024). *تقرير جديد للبنك الدولي يقيم تأثير الصراع على الاقتصاد اللبناني والقطاعات الرئيسية*. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/11/14/new-world-bank-report-assesses-impact-of-conflict-on-lebanon-s-economy-and-key-sectors>.
- الزين, ع. (2024). زحمة النزوح كشفت ثغرات خطة الطوارئ: إرشادات أولية كي ننفادى الكارثة مجددًا. *المفكرة القانونية العربية*. (2024). ضاقت بهم الدنيا فافتروشوا الشوارع.. المطر يدهم نازحي لبنان العربية. جمع, و. (2024). مليون نازح لبناني على الطريق. من يتحمل المسؤولية؟ *الحرّة*.
- ساساموري, س & شيبويا, ن. (2018). *التعلم من اليابان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل قدرة البنية التحتية على الصمود بمدونات البنك الدولي*.
- شبارو, أ. (2024). النازحون اللبنانيون تحت وطأة المعاناة.. وتحذيرات من تفاقم الوضع *الحرّة*.
- صاغية, ن & أيوب, ل. (2024). خطة طوارئ وطنية ليست كذلك (2): تقييم "خطة الطوارئ" على ضوء التوجهات العامة *المفكرة القانونية*.
- عبد الرزاق, ن. (2024). مراكز الإيواء تتجاوز قدرتها الاستيعابية... والمهجرون يفتشون العراء *الديار*.
- عياد, ص. (2023). اقتراح قانون هيئة إدارة الكوارث: عقبات سياسية وطائفية *مهارات نيوز*.
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (2015). *UNDRR) إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)* (A/RES/69/283 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة).
- يموت, ج. (2024). أدوار هيئات الإغاثة والكوارث... الحل بالهيئة الموحدة؟ *مهارات نيوز*.